الأمم المتحدة

A/79/117

الجمعية العامة

Distr.: General
3 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 84 من جدول الأعمال المؤقت*

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدّم عملا بقرار الجمعية العامة 112/78، معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون وتوطيدها على الصعيدين الوطني والدولي وعن تنسيق المساعدة المقدّمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024.

* A/79/150.

24-12163 (A) 240724 300724

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وفقا للفقرة 5 من قرار الجمعية العامة 128/63، ويتناول على نحو متوازن الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون على نحو ما طُلب في الفقرة 17 من قرار الجمعية العامة 112/78.

ثانيا - أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون

موضع التركيز

رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون

2 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بدء تنفيذ رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون[1]. وتعيد الرؤية الجديدة تأكيد التزام المنظمة بالمبادرات المتعلقة بسيادة القانون المتمحورة حول الإنسان، بما يضمن استرشاد عملها باحتياجات الأفراد واستجابته لها. وهي توفر فهماً أعمق بشأن أولئك الذين يستفيدون من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال تعزيز سيادة القانون وسبل الوصول إلى آليات العدالة وأولئك الذين يشاركون في تلك الجهود، وهم لا يقتصرون على الجهات الفاعلة التقليدية في ميدان العمل القانوني. وتتضمن الرؤية الجديدة التزاماً بالمساواة بين الجنسين وبدعم الدول الأعضاء من أجل التصدي للحواجز النظمية والمستمرة التي تحول دون وصول النساء والفتيات إلى العدالة.

3 - وهذه الرؤية الجديدة، بإعادتها التأكيد على أن سيادة القانون تكمن في صميم نظامنا الدولي وبتناولها التقاطُعَ المهم بين سيادة القانون والعديد من القضايا الرئيسية المعاصرة، بما فيها السلام والأمن، والتكنولوجيا، وكوكب الأرض، وحقوق الإنسان، وسبل الوصول إلى العدالة، تضيف زخما أكبر للجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز سيادة القانون في جميع الحالات، بما في ذلك سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

4 - وتقر الرؤية الجديدة أيضا بالدور الرئيسي الذي تؤديه سيادة القانون، باعتبارها أداة لتحقيق التكامل، في بناء وحفظ مجتمعات يسودها السلام وتسريع وتيرة العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

المشاركة الكاملة والمتساوية والمنصفة على جميع المستويات في النظام القانوني الدولي

5 - دعت الجمعية العامة، في قرارها 112/78، الدول الأعضاء إلى تركيز تعليقاتها، خلال مناقشة اللجنة السادسة لبند جدول الأعمال المتعلق بسيادة القانون، على الموضوع الفرعي المعنون "المشاركة الكاملة والمتساوية والمنصفة على جميع المستويات في النظام القانوني الدولي".

6 - وتمثل أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية حجرَ زاوية في الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية. ففي مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، تتعاون الأمم المتحدة مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية في مشاريع لبناء القدرات وأعمال للمساعدة التقنية وبرامج للزمالات وأنشطة للتوعية، تستهدف في المقام الأول الدول النامية، مع التركيز بشكل خاص على

(1) https://www.un.org/ruleoflaw/wp-content/uploads/2023/10/Rule-of-Law-New-Vision-English.pdf.

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية[2]. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار 2099 (د-20)، إلى الإسهام في تحسين الدراية بالقانون الدولي "كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين". وتُنظَّم أيضا حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها بهدف تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في الإطار التعاهدي الدولي، وهو جهد شجعت الجمعية العامة على استمراره "بصورة منتظمة قدر الإمكان" (القرار 236/78). وثمة جهود جارية أيضاً، تُبذل لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمنصفة على صعيد النتائج المتوقعة لمساعي إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وعملية الإصلاح نفسها التي يناقشها فريقٌ عامل تابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ومن بين عناصرها إنشاء مركز استشاري معني بتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية، سيوفر التدريب والمساعدة لتعزيز قدرة الدول، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية، على منع وقوع المنازعات الاستثمارية الدولية والتعامل معها.

7 - وتؤدي أيضا الصناديق الاستئمانية دوراً محورياً في التخفيف من العقبات المالية وتيسير الوصول إلى النظام القانوني الدولي والمشاركة فيه. وتدير الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، عدة صناديق استئمانية تهدف إلى مساعدة الدول، ولا سيما الدول النامية، على تنفيذ اتفاقية قانون البحار والمشاركة في الأعمال المتصلة بالمحيطات التي تضطلع بها الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، وسعياً إلى تعزيز التسوية القضائية للمنازعات بين الدول، تدير الأمم المتحدة أيضا صندوق الأمين العام الاستئماني لمساعدة الدول على تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية.

ألف - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني

1 - النهوض بالأمن والعدالة

إقامة مؤسسات للعدالة والأمن تكون فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة

8 - تستثمر الأمم المتحدة في النهوض بالعدالة والأمن، بسبل منها استخدام التكنولوجيات الرقمية، من أجل تحسين كفاءة مؤسسات العدالة والأمن وشفافيتها وإمكانية الوصول إليها وخضوعها للمساءلة. ففي تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة المعنون "الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة- عبر عدسة رقمية"[3]، يدرس المعهد السبل الكفيلة بأن تؤدي التحولات الرقمية إلى دفع عجلة التقدم نحو تحقيق هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة.

9 - وفي بنغلاديش، قدمت المنظمة الدعم لرقمنة خدمات المساعدة القانونية، مما أدى إلى زيادة فرص الحصول على هذه الخدمات من خلال تقليل ما تتطلبه إجراءات المحاكم من وقت وتكلفة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أتاحت المبادرات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة الانتقال من معالجة البيانات الجنائية يدويا إلى معالجتها باستخدام برامجيات رقمية تتماشى مع المعايير الدولية، ووفرت الخبرة والتدريب في مجال التحقيقات الرقمية لنظام القضاء العسكري من أجل تعزيز عمليات التحقيق في الجرائم الخطيرة.

(2) *Enhancing Ocean Capacity: Capacity-Building Programme of the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea* (United Nations publication, 2022).

(3) https://www.sdg16hub.org/sites/default/files/2023-11/SDG%2016%20%20Report_web.pdf.

وفي كينيا، ساعدت الأمم المتحدة المحاكم المخصصة لدعاوى المطالبات الصغيرة على زيادة إبراز دورها وتعزيز فرص الوصول إليها، وعلى الحد من تراكم القضايا المتأخرة من خلال رقمنة نظام إدارة القضايا. وفي ليبيا، قدمت الأمم المتحدة الدعم لإصلاح نظام العدالة الجنائية ودوائر النيابة العامة في البلد من خلال تعزيز الرقمنة ومراجعة قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية. وفي ملديف، قدمت الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، الدعم لإنشاء أول موقع إلكتروني متاح للجمهور يكون بمثابة مستودع لجميع القوانين واللوائح وتُدمج فيه خاصية تحويل النص إلى كلام. وفي باكستان، أُنشئت محاكم افتراضية، بمساعدة الأمم المتحدة، في 36 محكمة محلية إضافية.

10 - وفي بوركينا فاسو والسنغال والنيجر، شاركت الأمم المتحدة في دعم الجهود المبذولة لتحسين نُظم إدارة الأمن من خلال شراء معدات غير فتاكة وتعزيز قدرات قوات الأمن في البلدان الثلاثة.

11 - ووضعت الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، "مجموعة أدوات الابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون"، وهي مجموعةُ أدوات تقدم التوجيه لوكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم بشأن كيفية تنفيذ ممارسات مسؤولة عند استكشافها سُبل إدماج الذكاء الاصطناعي في عملياتها[4].

12 - ومن أجل تعزيز إدارة السجون وتحسين تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)[5]، أضفت كازاخستان، بمساعدة الأمم المتحدة، الطابع المؤسسي على دورةٍ للتعلم الإلكتروني أكملها 000 3 ضابط. وفي طاجيكستان، قامت الأمم المتحدة بتدريب 132 من ضباط السجون على الأمن الديناميي، وبروتوكولات تقييم المخاطر والاحتياجات، وأساليب الاستجواب الممتثلة لمتطلبات حقوق الإنسان. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أضيفت أجنحة احتجاز ذات إجراءات أمنية مشدّدة إلى مرفقين من مرافق السجون، وقُدّم الدعم إلى الضباط الوطنيين لتعزيز استجابتهم للحوادث الأمنية، وبالتالي الحد من تكرار حوادث هروب أعداد كبيرة من السجناء.

13 - ولتوفير إرشادات للدول الأعضاء فيما يتعلق بأساليب الاستجواب المتبعة في سياق التحقيقات والتي تركز على نُهج حقوق الإنسان والنُهج القائمة على الأدلة، قُدّم دليلُ الأمم المتحدة بشأن أساليب الاستجواب لأغراض التحقيقات الجنائية[6] خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويهدف هذا الدليل إلى ضمان إجراء جميع التفاعلات مع المستجوَبين بطريقة أخلاقية وغير قسرية قائمة على مراعاة الحقوق.

14 - وركزت دورة تطوير مهارات القيادات النسائية الشرطية في الأمم المتحدة على الاحتياجات المحدَّدة لضابطات الشرطة في سياق عمليات السلام، بهدف تعزيز صفوفهن داخل المنظمة. وفي باكستان، تلقى 679 من العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون، ومن بينهم 132 امرأة، تدريبا في مجال العنف الجنساني على وجه التحديد.

(4) الموارد الخاصة بمجموعة الأدوات هذه متاحة على الرابط التالي: https://unicri.it/Publication/Toolkit-for-Responsible-AI-Innovation-in-Law-Enforcement-UNICRI-INTERPOL.

(5) قرار الجمعية العامة 175/70، المرفق.

(6) *Manual on Investigative Interviewing for Criminal Investigation* (United Nations publication, 2024).

الأمن ومنع الجريمة والحد من العنف المسلح

15 - أظهرت الدراسة العالمية عن جرائم القتل الصادرة في عام 2023[7] أن جرائم القتل المتصلة بالجريمة المنظمة التي وقعت في الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2021 أودت بحياة عددٍ من الأشخاص يساوي تقريباً عدد ضحايا النزاعات المسلحة. وتكون المعدلات المرتفعة للعنف المميت في بعض المناطق متأثرةً بشكل كبير بإمكانية الحصول على الأسلحة النارية وإساءة استخدامها، مع ضعف الرقابة وما يرتبط بذلك من إفلات من العقاب. وقد استجابت المنظمة لذلك بأن قدمت الدعم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى 43 بلدا في مساعيها إلى تعزيز الإجراءات التي تتخذها من أجل التصدي للاتجار بالأسلحة النارية من خلال تعزيز قدرات الكشف والتدابير التشريعية ومهارات التحقيق وسبل التعاون الدولي.

16 - ومن خلال مبادرة كيان "إنقاذ الأرواح"، قدمت الأمم المتحدة الدعمَ لأنشطة شاملة متمحورة حول الإنسان وذات طابع وقائي جرى الاضطلاع بها في مجالي تحديد الأسلحة الصغيرة والحد من العنف المسلح وتولت قيادتها جهات وطنية في كل من بابوا غينيا الجديدة، وبنما، وجامايكا، وجنوب السودان، وغانا، وقيرغيزستان، والكاميرون، وهندوراس.

17 - ونظمت الأمم المتحدة حلقات عمل في بنن وتوغو والجزائر ومالي بهدف تبادل أفضل الممارسات وبناء المعارف وتطوير مهارات صانعي السياسات وموظفي العدالة الجنائية الوطنيين لتعزيز أطُر العمل والقدرات على الصعيد الوطني من أجل معالجة أفضل للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

18 - وأشرك برنامج "أثر الشباب" الذي نظمته الأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يزيد على 950 من صانعي السياسات والمدربين والأخصائيين الصحيين وممثلي المجتمع المدني والشباب من ستة بلدان في أنشطة لبناء القدرات في مجال منع الجريمة.

تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

19 - يشكّل الوصول إلى العدالة عنصراً رئيسياً في أيّ نظام عدالة يتسم بالإنصاف والفعالية والكفاءة وشمول الجميع، فهو يكفل تمتع جميع فئات المجتمع بحقوقها على قدم المساواة.

20 - وتشمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة دعمَ الدول الأعضاء في تعزيز فرص الحصول على المساعدة القانونية، ومراعاة حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية في أعمال الشرطة، وتحسين كفاءة مؤسسات العدالة الجنائية وحضورها وخضوعها للمساءلة، وتقديم الدعم لضحايا الجريمة وحمايتهم، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في نظام العدالة الجنائية. واستمر عدد الجلسات التي تعقدها المحاكم العاملة والمحاكم المتنقلة بدعم من الأمم المتحدة في التزايد في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ومالي.

21 - وفي بوتان، أطلقت الأمم المتحدة مبادرةً لتعزيز وصول النساء والأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة، تركّز على نشر المعلومات القانونية وتقديم المساعدة القانونية وإقامة علاقات التعاون المؤسسي مع مقدمي خدمات المساعدة القانونية والجهات الفاعلة في مجال العدالة. وفي مصر، قدّمت الأمم المتحدة

(7) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Study on Homicide 2023* (Vienna, 2023). متاحة على الرابط التالي: https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/global-study-on-homicide.html.

التدريب لعدد 38 قاضياً و 19 موظفاً في وزارة العدل بشأن سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة، مما أدى إلى تعزيز تقديم المساعدة القانونية وتجديد وتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في المحاكم. وفي تنزانيا، عملت المنظمة بنجاح على المساهمة في توفير المساعدة القانونية للمجتمعات التي لا تقدم لها خدمات كافية وللفئات الضعيفة، بما يشمل ضحايا العنف الجنسي والجنساني والشباب والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

22 - وفي نيبال، أتاحت البرامج المجتمعية للتثقيف القانوني التي أُنشئت بمساعدة المنظمة في ثلاث مقاطعات حصولَ الشرائح المهمشة في المجتمع على المعلومات والخدمات القانونية الأساسية. ويُلزَم الآن الموظفون القانونيون والقضائيون المعينون حديثا بإتمام دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن العمليات التشاركية لسن القوانين تهدف إلى المساعدة في توحيد صياغة القوانين.

23 - وفي اليمن، دعمت الأمم المتحدة بنجاح الإفراج عن 138 من أصل 296 1 من المحتجزين على ذمة قضايا كانوا محتجزين إلى أجل غير مسمى ودون إجراءات قضائية بسبب إضرابات قام بها موظفو السلطة القضائية لأسباب تتصل بالنزاع. وقد ساعدت الوساطة المجتمعية، التي دعمتها الأمم المتحدة وتولت قيادات نسائية ومحاميات قيادتها، على سد الفجوات التي نجمت عن تعليق العمل المؤسسي في مجال العدالة بسبب النزاع.

الأمن والعدالة للنساء والفتيات

24 - تَحرِم القوانين التمييزية المرأة من المساواة في التمتع بحقوق الإنسان ومن تكافؤ الفرص، كما تؤدي إلى نقص الخدمات الجيدة والمراعية للمنظور الجنساني وتؤثر سلباً على إمكانية وصول النساء إلى العدالة. وبالتالي، فإن القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات أمرٌ تحتمه حقوق الإنسان ولا يزال يشكّل أولوية رئيسية للأمم المتحدة.

25 - وفي عام 2023، دعمت الأمم المتحدة اعتماد أو مراجعة أكثر من 90 قانوناً من القوانين الوطنية والمحلية التي تعزّز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ست مناطق، بما في ذلك التصدي للعنف ضد المرأة والمشاركةُ السياسية والإدماج الاقتصادي للمرأة. ويشمل ذلك إلغاءَ قانون في البحرين يتيح للمغتصبين تجنب الملاحقة الجنائية إذا تزوجوا من ضحاياهم، وتوسيع نطاق استحقاقات إجازة الأمومة في جورجيا. واعتُمدت أيضا تدابير إضافية للحماية من العنف ضد النساء والفتيات في كل من الأردن، وجامايكا، ومقدونيا الشمالية، وكوسوفو[8].

26 - وفي عام 2023، ساعدت الأمم المتحدة 22 بلدا في تنفيذ تدابير متخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التصدي للعنف الجنساني ضد النساء، مع التركيز على تقديم الخدمات الاستشارية لدعم الأطُر القانونية والسياساتية وبناء قدرات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات. وفي جنوب السودان، وفرت الأمم المتحدة التدريب في مجالي العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع لمحققي الشرطة والمدعين العامين المحليين، ودعمت إيفاد موظفين وطنيين معنيين بسيادة القانون إلى مناطق نائية للتحقيق في مثل هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة باتباع نهج يركّز على الناجين، مما أدى إلى محاكمة أكثر من 43 شخصا.

(8) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

27 - وتعمل الأمم المتحدة أيضا على مكافحة العنف الجنساني في حالات النزوح القسري. ففي لبنان، تتعاون المنظمة مع شركائها من أجل توفير خدمات العدالة والخدمات القانونية للنازحين قسرا والناجين من العنف الجنساني في المجتمعات المحلية المضيفة.

28 - وسدُّ الفجوة بين الجنسين في قطاع العدالة أمر بالغ الأهمية لتعزيز الأمن وتحقيق العدالة للنساء والفتيات. ففي طاجيكستان، قدمت الأمم المتحدة تدريباً موجهاً بشأن المهارات القانونية ودعما توجيهيا وأدوات تستهدف طالبات القانون الشابات تحديداً تتيح لهن تخطي الحواجز الاجتماعية والجنسانية في سوق الخدمات القانونية؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شجعت الأمم المتحدة زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

29 - وعُقد الاجتماع الأول للقاضيات الأفريقيات الذي نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الأفريقية في أيار/مايو 2023 في غابون. وشارك في الاجتماع حوالي 60 قاضية من 30 بلدا. ووفر الاجتماع منبرا لمناقشة التجارب، بما في ذلك التهديدات ذات الطابع الجنساني المحدقة بنزاهة القضاء، وأصدر إعلانا يتضمن تدابير محددة لزيادة وجود المرأة في المؤسسات القضائية.

الأمن والعدالة للأطفال

30 - تقدم الأمم المتحدة المساعدة التقنية للحكومات من أجل تعزيز الرعاية المتكاملة والمتعددة التخصصات للأطفال الجانحين والأطفال الذين يقعون ضحايا للجريمة أو يكونون شهودا عليها، وإتاحة إمكانية وصول الأطفال المتنقلين أو المتضررين من الأزمات إلى العدالة المراعية للطفل وللمنظور الجنساني.

31 - وقدمت الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم إلى 113 بلدا من أجل تعزيز نظُم العدالة المتخصصة المعنية بالأطفال. وفي هذه الفترة، أبلغ ما مجموعه 34 بلدا عن الامتثال لجميع المؤشرات الستة لنظم العدالة المتخصصة (ألا وهي: تجاوُز السن الدنيا للمسؤولية الجنائية سن الرابعة عشرة؛ وتوافر سبل الحصول على المساعدة القانونية بموجب القانون وعلى صعيد الممارسة؛ واتباع نُهج التحقيق المراعية للطفل؛ والملاحقة الجنائية والمحاكمة؛ وتوافر التدريب المتخصص؛ واتخاذ تدابير متعددة القطاعات وتدابير خاصة فيما يتعلق بالأطفال الضحايا والشهود). وعلاوة على ذلك، فقد عولجت حالة 48 في المائة من إجمالي الأطفال الجانحين البالغ عددهم 276 278 طفلا بعيداً عن نظام العدالة الرسمي ووُفرت لهم تدابير بديلة غير احتجازية.

32 - وتحدد استراتيجية إنهاء العنف ضد الأطفال للفترة 2023-2030، التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وخطة العمل المصاحبة لها للفترة 2023-2024، نهجا تعاونيا تتبعه الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في تعميم مراعاة حقوق الطفل في جهود التنمية وسيادة القانون والجهود الإنسانية وجهود الإصلاح الأمني[9].

33 - وقدمت المنظمة أنشطة متخصصة لبناء القدرات في مجال تقنيات التحقيق في جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسيا عبر الإنترنت وملاحقة مرتكبيها قضائيا، بسبل منها مبادرة

(9) انظر www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/endvac_strategy_2023-2030.html.

”تسخير الذكاء الاصطناعي من أجل أطفال أكثر أمانا“[10]. وجمع الاجتماع الرابع لفرقة العمل الإقليمية المعنية بالاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الذي نُظم بالتعاون مع الإنتربول، بين وحدات شرطية متخصصة من أوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وشيلي وكوستاريكا وهندوراس لغرض استخدام قاعدة البيانات الدولية عن الاستغلال الجنسي للأطفال. وأسفر ذلك عن تحديد هوية 39 ضحية و 35 من المشتبه فيهم المزعومين.

34 - وفي مصر، عقدت المنظمة حلقات عمل تدريبية للأطفال الجانحين وأجرت دراسة لتقييم مدى توافق برامج التدريب المهني مع احتياجات سوق العمل في خمس محافظات. وفي المغرب، أعدت الأمم المتحدة إجراءات تشغيل ومواد تدريبية موحدة ليستفيد منها المحامون في تقديم المساعدة القانونية للأطفال الجانحين.

35 - وقد دأبت الأمم المتحدة على الترويج لبدائل يستعاض بها عن الاحتجاز الجنائي للأطفال النازحين وعن احتجازهم لأسباب تتعلق بالهجرة، ولاتباع إجراءات قانونية مراعية للطفل فيما يتعلق بهم. وأصدرت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم موجزاً دعوياً بشأن إنهاء احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة[11]، تناولت فيه الطرق التي تعاملت بها بعض الدول مع هذه المسألة ودعت جميع الدول إلى حظر احتجاز الأطفال في سياق الهجرة.

36 - وإدراكاً منها أن الأطفال يقعون ضحايا للتجنيد والاستغلال والعنف الجنساني ويجري استغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية، قدمت المنظمة أيضا الدعم لإندونيسيا والعراق ونيجيريا في مساعي تلك البلدان إلى تعزيز قدراتها على منع الأشكال الخطيرة من العنف التي تقع ضد الأطفال في حالات النزاع وغير حالات النزاع والتصدي لها، بما في ذلك العنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية.

الأمن والعدالة للضحايا

37 - واصلت المنظمة تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الكشف عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وعلى تزويدهم بالمساعدة.

38 - ففي تنزانيا، كان الدعم المقدم من الأمم المتحدة عاملا رئيسيا في وضع سياسة عامة جديدة ومبادئ توجيهية جديدة بشأن حماية الضحايا والشهود يُكفَل بموجبهما الاعتراف رسميا بالضحايا والشهود وحمايتهم واحترامهم بوصفهم أصحاب حقوق من جانب الجهات المعنية بالعدالة الجنائية.

(10) انظر https://unicri.it/topics/AI-for-Safer-Children.

(11) United Nations task force on the global study on children deprived of liberty, “End immigration detention of children”, February 2024. متاح على الرابط التالي: https://www.unicef.org/media/151371/file/Advocacy%20Brief:%20End%20Child%20Immigration%20Detention%20.pdf.

39 - وإذ تعي الأمم المتحدة الصعوبات التي يواجهها الأشخاص المتجَر بهم والمهاجرون المهرَّبون، فقد نشرت موجزا سياساتيا يقدم توصيات رئيسية بشأن كيفية تحسين سبل وصولهم إلى العدالة[12].

إمكانية الوصول إلى العدالة في حالات النزوح القسري

40 - واصلت المنظمة معالجة مجموعة من مسائل الحماية المتعلقة بالأشخاص في حالة النزوح القسري، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها وتسجيل المواليد وجوانب التسجيل المدني الأخرى وتلك المتعلقة بعدم الإعادة القسرية وبالاحتجاز وتأشيرات الخروج.

41 - وقدمت المنظمة أنشطة بناء القدرات والمشورة القانونية والتقنية بشأن النزوح الداخلي فيما لا يقل عن 17 بلدا، منها أوكرانيا والفلبين والكاميرون والمكسيك وموزامبيق وهندوراس.

42 - وواصلت الأمم المتحدة دعم المبادرات الرامية إلى ضمان تمتع كل شخص بهوية قانونية. وبفضل هذا الدعم، اعتمدت البرازيل تعديلات دستورية لمنع فقدان الجنسية، بينما اتُخذت خطوات في تشاد لكفالة تسجيل المواليد. وجددت إندونيسيا والفلبين وماليزيا اتفاقاً مبرماً بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل حفظ حقوق عديمي الجنسية.

43 - وفي المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023[13]، اعتُمِد تعهدٌ لأصحاب مصلحة متعددين التزموا فيه بإرساء منظومة قانونية متكاملة من أجل ضمان مشاركة اللاجئين وغيرهم من النازحين مشاركة مجدية في الحصول على حقوقهم وإيجاد حلول دائمة لمسألة نزوحهم. وتضمّن التعهد أيضا التزامات من أعضاء المنظومة القانونية بتقديم مليون ساعة من الخدمات المجانية للاجئين.

2 - دعم الجهود الرامية إلى الحد بقدر كبير من الفساد والجرائم المالية الأخرى

44 - تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصك العالمي الملزِم قانونا الذي يوفر إطاراً قانونياً لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون العالمي وتشجيع الحوكمة الرشيدة. وقد حلت الذكرى السنوية العشرون لاعتماد الجمعية العامة الاتفاقيةَ في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2023، الذي انعقدت فيه الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية. واتُخِذ خلال المؤتمر 12 قرارا بشأن مواضيع منها على سبيل المثال تدابير التصدي لأعمال الفساد التي تتورط فيها الجماعات الإجرامية المنظمة، وحمايةُ المبلغين، والمشتريات العامة، وملكية الانتفاع، وقياس الفساد ومدى فعالية أطر مكافحته.

45 - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023 على التوالي، دعمت المنظمة إنشاء منبرين إقليميين للتعجيل بتنفيذ الاتفاقية في منطقتي البحر الكاريبي ووسط آسيا. وانضاف المنبران إلى المنابر التي أنشئت من قبل في أمريكا الوسطى وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية والمكسيك وجنوب شرق

(12) UNODC, "Accessing justice: challenges faced by trafficked persons and smuggled migrants", 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/2023/New_publications/Policy_Brief_3.pdf.

(13) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Outcomes of the Global Refugee Forum 2023", 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/media/outcomes-global-refugee-forum-2023.

آسيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وغرب البلقان. ومن أجل تيسير تقديم المساعدة التقنية، أُنشئت أيضاً مراكز إقليمية لمكافحة الفساد في تايلند وكينيا والمكسيك وأخرى دون إقليمية في جنوب أفريقيا وكولومبيا. وواصلت المنظمة تعزيز شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد من خلال إنشاء عنصر إقليمي في جنوب شرق أوروبا بغية تيسير التعاون بشأن قضايا الفساد.

46 - وواصلت المنظمة النهوض بالتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد في إطار مبادرتها العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس"). وأصدرت منشورين هما: *"دليل استخدام التمثيل المسرحي لتعزيز سيادة القانون"* [14] و *"الدليل السياساتي للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد بشأن إشراك الشباب بصورة مجدية في أنشطة مكافحة الفساد"* [15]، اللذان أُعدا بالتعاون مع اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد.

47 - وشملت المجالات الأخرى لعمل الأمم المتحدة مكافحةَ الفساد في مجال الرياضة وتعزيز دور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في محاربة الفساد، واتخذ عملها هذا أشكالا منها وضع الأدلة العملية[16].

48 - وواصلت الأمم المتحدة تزويد السلطات الوطنية، بناء على طلبها، بالمساعدة التقنية المصممة خصيصا لها. ففي بوركينا فاسو، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التشريعية لوضع قانون جديد بشأن حماية المبلغين عن المخالفات من المقرر النظر فيه في عام 2024. وفي هندوراس، واصلت الأمم المتحدة والحكومة مناقشاتهما بشأن إعداد آلية لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد. وفي العراق، واصلت الأمم المتحدة دعم الحكومة من أجل إقامة نظام عدالة شفاف وخاضع للمساءلة وخالٍ من الفساد من خلال رصد 380 قضية فساد، ومراجعة 226 حكما، وبناء قدرات 348 1 من ضباط الشرطة والقضاة والمحققين من مؤسسات مكافحة غسل الأموال. ومهدت المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة إلى موزامبيق الطريق أمام المزاد العلني الأول الذي ستجريه موزامبيق قريبا لبيع الأصول المصادرة وأمام إنشاء بوابة إلكترونية، مما زاد من الشفافية في إجراءات إدارة الأصول.

(14) UNODC, *Acting for the Rule of Law* (Vienna, 2023). متاح على الرابط التالي: https://grace.unodc.org/grace/uploads/documents/secondary/GRACE_Theatre_Guide_Acting_for_the_rule_of_law.PDF.

(15) Independent Commission against Corruption, UNODC and International Association of Anti-Corruption Authorities, *Policy Guide for National Anti-Corruption Authorities on Meaningful Youth Engagement in Anti-Corruption Work* (2023). متاح على الرابط التالي: https://www.icac.org.hk/icac/myeguide/pdf/policy_guide_full.pdf.

(16) UNODC, *Enhancing Collaboration between Supreme Audit Institutions and Anti-Corruption Bodies in Preventing and Fighting Corruption: A Practical Guide* (Vienna, 2022)؛ و UNODC, International Criminal Police Organization and International Olympic Committee, *Investigation of Cases of Competition Manipulation: A Practical Guide* (2023)؛ و UNODC and International Olympic Committee, "A practical guide to the prosecution of cases of competition manipulation", 2023؛ و International Partnership against Corruption in Sport, "Legal approaches to tackling bribery in sport", 2023.

49 - وقدمت الأمم المتحدة أيضا الدعم لوضع وتنفيذ خطط للحد من مخاطر الفساد في كل من أوغندا، وبوليفيا، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وغانا، وكينيا، وموزامبيق.

3 - تعزيز سيادة القانون في مجال منع الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحتهما

50 - واصلت المنظمة مساعدة الدول الأعضاء في جهودها المتضافرة الرامية إلى تعزيز تدابير الاستجابة المعيارية والسياساتية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة، بما يتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

51 - وقدمت الأمم المتحدة الدعم، في مبادرة مشتركة مع الإنتربول، لبناء قدرات 31 دولة عضوا على مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة لأغراض إرهابية وعلى استخدام التكنولوجيات بطريقة تمتثل لحقوق الإنسان وتراعي الاعتبارات الجنسانية. ومن خلال هذه المبادرة، تلقت أوزبكستان، والبوسنة والهرسك، وترينيداد وتوباغو، والفلبين، وكينيا دعماً مخصصاً في مجال تطوير قدرات قائمة على سيادة القانون لمواجهة استغلال الإرهابيين للتطورات التكنولوجية. وقامت المنظمة أيضا ببناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ففي مالي، شارك 16 من ضباط دائرة السجون في تدريب للمدربين تناول إدارة الحوادث الأمنية في السجون، بما في ذلك تلك التي يتورط فيها المحتجزون المدانون بتهمة الإرهاب.

52 - ولتقديم إرشادات بشأن إدماج الاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في السياسات والتشريعات الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية، أصدرت الأمم المتحدة مجموعة *أدوات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*[17]. وساعدت المنظمة في وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية متعددة القطاعات تركّز على الضحايا وتمتثل لحقوق الإنسان وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة في إكوادور، وأوزبكستان، والبوسنة والهرسك، وجامايكا، والجبل الأسود، والسنغال، وشيلي، وغانا، وكوت ديفوار، وموزامبيق، ونيجيريا، وهندوراس، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

53 - وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى 14 بلدا ومنطقة لمواءمة تشريعاتها المحلية مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول الاتجار بالأشخاص)، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، كما قدمت الدعم إلى 21 دولة فيما يتعلق ببروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وبفضل هذا الدعم، أطلقت ملاوي خطط عملها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بينما اعتمدت مقدونيا الشمالية والجبل الأسود قوانين جديدة بشأن الأسلحة النارية.

54 - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمةً بالتصدي لتجنيد الأطفال واستغلالهم من جانب الجماعات الإجرامية والمسلحة والإرهابية. فقد دعمت المنظمة، من خلال مشروع تعزيز القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف للأحداث (مشروع "STRIVE")، وبالتعاون الوثيق مع حكومات إندونيسيا والعراق ونيجيريا، الجهود الرامية إلى إنهاء العنف الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية ضد الأطفال وإلى تعزيز العدالة من أجل الأطفال ومعهم. وفي شباط/فبراير 2024، أطلقت المنظمة، بالتعاون مع شركائها، دراسة بحثية بعنوان *استهداف*

(17) https://www.unodc.org/documents/Gender/2_English_updated_2313100E-ebook.pdf.

الإرهابيين للأطفال: تجنيد الأطفال واستغلالهم وإعادة إدماجهم في إندونيسيا والعراق ونيجيريا[18]، تتناول التحديات الأساسية في مجال الحماية، وتبدد المفاهيم الخاطئة بشأن المشاركة الطوعية، وتدعو إلى إحداث نقلة نوعية نحو إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

55 - ومن أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة في مرافق الاحتجاز، ساعدت الأمم المتحدة في تنفيذ خطط عمل محلية لمنع الجريمة في نيجيريا وفي تصميم أداة موحدة لتقييم المجرمين المتطرفين العنيفين كي يستخدمها مسؤولو المؤسسات الإصلاحية في الفلبين. وفي الصومال، تعمل المنظمة على تنفيذ البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال (المقرر الانتهاء منه في كانون الأول/ديسمبر 2024) دعماً للحكومة في مساعيها لتحقيق أهداف بناء السلام وبناء الدولة.

56 - واستمر الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق في توفير دعم يقدِّمه خبراء بشأن النهج الممتثلة لحقوق الإنسان في الملاحقة الجنائية للأفراد العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، يسرت الأمم المتحدة عقد حلقة عمل لحكومات وسط آسيا بشأن التعاون عبر الحدود في ملاحقة المقاتلين الإرهابيين الأجانب جنائياً. وفي أيار/مايو 2024، قدمت الأمم المتحدة الدعم لإنشاء مجلس الخبراء الإقليمي لوسط آسيا المعني بإعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم، بهدف تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة في هذه المجالات.

4 - تعزيز المساءلة

المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي وغيرها من الجرائم الخطيرة

57 - واصلت الأمم المتحدة دعمَها للجهود الوطنية الرامية إلى ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وغيرها من الجرائم الخطيرة. فما فتئت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام تعمل، منذ أكثر من عقد من الزمن، على مساعدة مالي في إحراز تقدم كبير بشأن التحقيق في الجرائم الخطيرة التي تؤجج النزاع وملاحقة مرتكبيها جنائياً وتقديمهم للمحاكمة. وبعد إغلاق هذه العملية، سيواصل الفريق القطري تقديم دعمه الحاسم في مجال سيادة القانون للتقليل قدر الإمكان من أي آثار سلبية على المكاسب المحققة.

58 - وفي تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدرت دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى أول حكمين لها، وأيّدت في أحدهما الحكم الصادر في عام 2022 عن الدائرة الابتدائية بإدانة ثلاثة مقاتلين بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك ارتكاب عنف جنسي، في سياق مذبحة شاركوا فيها وراح ضحيتها ما لا يقل عن 46 مدنيا في عام 2019. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، شرعت الدائرة الابتدائية في النظر في قضيتها الثانية. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى شباط/فبراير 2023، أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحق 22 شخصا. وقد قدمت الأمم المتحدة الدعم لمحاكم القضاء العام، والدعم في تدريب القضاة وكتبة المحاكم الجدد، والتحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والملاحقة الجنائية لمرتكبيه، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن على نطاق أوسع.

(18) https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/STRIVEReports/Child_recruitment_exploitation_and_reintegration_in_Indonesia_Iraq_and_Nigeria_pp_web.pdf.

59 - وفي غينيا، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة للسلطات المحلية في إجراء المحاكمات المتعلقة بالمذبحة وأعمال الاغتصاب الجماعي التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر 2009 بالقرب من استاد كوناكري الرياضي، بسبل منها تقديم تدريب للقضاة عن مسائل العنف الجنسي والجنساني وتدريب للمحامين بشأن حماية الضحايا والشهود.

60 - وفي أوكرانيا، واصلت المنظمة دعم الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وساهمت في إعداد مشروع قانون بشأن المركز القانوني للناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتأمين حق الناجين في الانتصاف، والتحقيق في الحالات المعقدة.

61 - وقدّمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية لسلطات الادعاء الوطنية التي تحقّق في انتهاكات حقوق الإنسان. ففي بيرو، عقدت الأمم المتحدة دورات لبناء القدرات مع المدعين العامين بشأن المعايير الدولية والتحقيقات المعقدة في مجال حقوق الإنسان، ودربت العاملين في القطاع الطبي على تطبيق دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول) فيما يتعلق بضحايا التعذيب. وفي فنزويلا، شملت المساعدة المقدمة مراجعةَ ملفات القضايا وتحسين إمكانية وصول الضحايا إلى العدالة، وأسفرت عن مشروع مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في الجرائم المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية أعد استنادا إلى البروتوكول النموذجي المتعلق بالتحقيق القانوني في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة (بروتوكول مينيسوتا) وبروتوكول اسطنبول.

62 - وفي العراق، دعمت الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز السياسات والممارسات الرامية إلى تتبع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق مكافحة الإرهاب وضمان المساءلة عنها.

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2589 (2021) بشأن المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام

63 - في كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت الأمم المتحدة خطة عمل استراتيجية للفترة 2023-2026 من أجل التصدي للجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام.

64 - وواصلت الأمانة العامة تشجيع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام وفقا لقرار مجلس الأمن 2589 (2021). وقد أُحرز تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولبنان، ومالي، إذ سُجلت زيادةٌ في عدد من حُدّدت هويتهم واحتجزوا من الجناة المزعومين الذين يدعى ارتكابهم جرائم ضد أفراد الأمم المتحدة، إلى جانب زيادةٍ في النسبة المئوية للحالات التي أجريت فيها تحقيقات وطنية مؤكدة. ومنذ عام 2020، أدين 97 شخصا في هذه البلدان فيما يتعلق بجرائم قتل 34 من حفظة السلام وخبيرين من خبراء الأمم المتحدة.

5 - دعم عمليات العدالة الانتقالية الشاملة للجميع

65 - في تشرين الأول/أكتوبر 2023، صدرت المذكرة الإرشادية للأمين العام المعنونة "العدالة الانتقالية - أداة استراتيجية للناس والوقاية والسلام"[19]، التي أُعدت بهدف ضمان أن يكون الدعم المقدم من

(19) https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/transitionaljustice/sg-guidance-note/2023_07_guidance_note_transitional_justice_en.pdf.

الأمم المتحدة في مجال العدالة الانتقالية دعما استراتيجيا ومتكاملا وابتكاريا ومتمحورا حول الإنسان على نحو أكثر اتساقا.

66 - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت الأمم المتحدة عمليات العدالة الانتقالية المراعية للمنظور الجنساني في عدد من البلدان والأقاليم منها إثيوبيا، وجنوب السودان، وغواتيمالا، وكولومبيا، ومالي.

67 - ففي إثيوبيا، ساعدت المنظمة في عمليات العدالة الانتقالية التي تقوم على حقوق الإنسان وتركز على الضحايا وتراعي الاعتبارات الجنسانية، مما أسفر عن اعتماد سياسة وطنية شاملة بشأن العدالة الانتقالية وإطلاقها في 9 أيار/مايو 2024 على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام لعام 2022.

68 - وفي غامبيا، دعمت المنظمةُ اللجنةَ الدائمة المعنية بحقوق الإنسان والمسائل الدستورية التابعة للجمعية الوطنية لتمكينها من النظر في مشروع قانون التعويضات، الذي جرى إقراره لاحقا ليصبح قانون تعويضات الضحايا.

69 - وفي ليبيا، وضعت الأمم المتحدة برنامجا لمعالجة مسألة المفقودين من خلال دعم مشاركة الضحايا وبناء مؤسسات معنية بقطاع الأمن قادرة على الاستجابة. وسيعمل البرنامج على متابعة توصيات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا وسيكون مكمّلاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 41/52.

70 - وفي جنوب السودان، دعمت المنظمة المشاركة الهادفة للمجتمعات المحلية الضعيفة في عمليات العدالة الانتقالية وساعدت في إنشاء وتدريب خمس شبكات تضم 150 شخصا من ذوي الإعاقة و 35 مجموعة دعم للضحايا، تلقى من خلالها 720 من الضحايا والناجين المشورة والدعم النفسي الاجتماعي. واستضافت المنظمة أيضا حلقة عمل حضرها أكثر من 70 من أصحاب المصلحة لمناقشة كيفية تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في مشروعي قانونين يقضيان بإنشاء لجنة للحقيقة وهيئة للتعويض وجبر الضرر ولتقديم توصيات محددة في هذا الشأن.

71 - ودعمت الأمم المتحدة إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية عملا بقرار الجمعية العامة 301/77، من خلال إجراء مشاورات مع أسر المفقودين والناجين والجهات المعنية من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، للحصول منهم على معلومات يسترشد بها في صياغة اختصاصات المؤسسة (A/78/627) وضمان مشاركتهم الكاملة والهادفة في عمل المؤسسة.

72 - وفي أوكرانيا، قدمت الأمم المتحدة الدعم التقني اللازم لوضع قانون جديد بشأن الضحايا يدخِل العمل بتدابير مبتكرة لتحديد احتياجات وحقوق مختلف فئات الضحايا المتضررين من النزاع ومعالجتها.

73 - وفي غرب البلقان، عملت المنظمة على دعم المساءلة عن جرائم الحرب، وتعزيز آليات دعم الضحايا، والنهوض بالتعاون عبر الحدود وتشجيع وقوف أبناء العرقيات المختلفة على الحقائق فيما يتعلق بالنزاعات والجرائم المرتكبة. وجرى هذا العمل بالتعاون مع مبادرات المجتمع المدني المحلية في البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، وكوسوفو لتمكين الضحايا من الوصول بصورة أفضل إلى العدالة ومختلف أشكال الجبر، ولتعزيز الحوار بشأن الماضي، وإيجاد دعاة للمصالحة في أوساط المؤرخين وعلماء الاجتماع والمعلمين والناشطين والصحفيين.

74 - وتشكّل العمليات المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نُهجا متعددة الأبعاد تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام. ومن أجل المساعدة على ضمان أن تعود عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتدابير العدالة الانتقالية بالنفع المتبادل، أقرت الأمم المتحدة في آب/أغسطس 2023 نموذجا جديدا بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية يتناول الروابط بين آليات المساءلة وعمليات التسريح الجماعي وفك الارتباط الطوعي.

75 - وتتيح عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سبيلا لإعادة اندماج المقاتلين السابقين في المجتمع، مما يساعد على منع ارتكاب المزيد من الانتهاكات والتجاوزات. وتقوم الجهات الوطنية صاحبة المصلحة - في أماكن منها الفلبين، وكولومبيا، وحوض بحيرة تشاد - بتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجزء من أطرها الأوسع نطاقا للعدالة الانتقالية استكمالاً للتدابير القضائية، وذلك من خلال التصدي للإفلات من العقاب ومعالجة المظالم العالقة وتعزيز تقبل المجتمعات المحلية للمقاتلين السابقين.

6 - دعم عمليات وضع الدساتير والإصلاح الدستوري

76 - واصلت المنظمة الاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم في تيسير عمليات إصلاح دستوري شاملة للجميع وقائمة على المشاركة، بهدف كفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون.

77 - ودعت الأمم المتحدة إلى المشاركة السياسية للمرأة في عمليات المراجعة الدستورية أو الإصلاح الدستوري الجارية في دول منها الجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، وشيلي، والصومال. أما في الهند، فقد ساعدت الأمم المتحدة في اعتماد مشروع القانون المتعلق بتخصيص مقاعد للمرأة، والذي ينص على تخصيص ثلث المقاعد في البرلمان الوطني وبرلمانات الولايات للمرأة.

78 - وقدمت المنظمة أيضا، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، دعما دستوريا مراعيا للمنظور الجنساني في عدة بلدان منها جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وشيلي، والصومال، ومالي، أثمر عن تحقيق نتائج ملموسة مثل اعتماد ميثاق المرأة في جنوب السودان وتقديم الدعم لتجمع المرأة في البرلمان الصومالي. وعلاوة على ذلك، نشرت الأمم المتحدة الدليل الإرشادي "حماية حقوق الإنسان في الدساتير"[20]، الذي يقدم إرشادات قيّمة لواضعي الدساتير في جميع أنحاء العالم.

7 - سيادة القانون في المجال البيئي

79 - نشرت المنظمة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تقريرا بعنوان *سيادة القانون في المجال البيئي: تتبع التقدم المحرز ورسم التوجهات المستقبلية*[21]. والتقرير يسلط الضوء على أبرز جوانب سيادة القانون في المجال البيئي عبر البلدان، ويتتبع التقدم المحرز في التصدي لأزمة الكوكب الثلاثية، ويهدف إلى دعم البلدان في تعزيز سيادة القانون في المجال البيئي من خلال تناول التحديات والممارسات الجيدة.

(20) www.undp.org/rolhr/publications/protecting-human-rights-constitutions.

(21) www.unep.org/resources/publication/environmental-rule-law-tracking-progress-and-charting-future-directions.

وفي شـــباط/فبراير 2024، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل بشـــأن الأبعاد الجنســـانية للجرائم التي تؤثر على البيئة[22].

باء - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي

1 - تدوين الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية وتطويرها

80 - حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام، ولا سيما في مجال قانون البحار. فقد اعتمد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشـــأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واســـتخدامه على نحو مســـتدام في 19 حزيران/يونيه 2023[23]، وفُتح باب التوقيع عليه في 20 أيلول/ســـبتمبر 2023. ويبلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاق حاليا 91 دولة، بينما يبلغ عدد التصديقات عليه 8.

81 - وأقيمت أيضـــا مراســـم فتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في بيجين في 5 أيلول/سبتمبر 2023، ووقعت خلالها 15 دولة على الاتفاقية[24].

82 - وبالإضـــافة إلى ذلك، اعتمدت تعديلات على النص الرئيســـي للاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا في بانكوك في 15 أيلول/سبتمبر 2023[25]، واعتُمدت الاتفاقية المتعلقة بعقد النقل الدولي للبضائع بالسكك الحديدية في جنيف في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023[26].

83 - وعُقِدت المناســبةُ الســنوية المتعلقة بالمعاهدات في أيلول/ســبتمبر على هامش المناقشــة الرفيعة المســـتوى للدورة الثامنة والســـبعين للجمعية العامة، وقامت خلالها 85 دولةً ومنظمةٌ دولية واحدة باتخاذ ما مجموعه 102 من الإجراءات التعاهدية في عدد من المجالات منها قانون البحار، وحقوق الإنســـان، ونزع السلاح.

84 - وعقدت لجنة القانون الدولي دورتها الرابعة والســبعين[27]. واعتمدت اللجنة مشــاريع الاســتنتاجات المتعلقة بالمبادئ العامة للقانون، مشــفوعة بشــروحها. ونظرت الجمعية العامة في تقريري اللجنة عن أعمال دورتيها الثالثة والســـبعين والرابعة والســـبعين (A/77/10 و A/78/10)، على النحو الوارد في القرار 108/78، وأحاطت علما بمشــاريع الاســتنتاجات المتعلقة بتحديد القواعد الآمرة في القانون الدولي العمومي (*jus cogens*) وبنتائجها القانونية، على النحو الوارد في القرار 109/78.

85 - واعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، في دورتها السادسة والخمسين، نصــوصــا تتعلق بحصــول المؤســســات المتناهية الصــغر والصــغيرة والمتوســطة على الائتمان، وتســوية

(22) انـــظـــر www.unodc.org/unodc/en/gender/events/gendered-dimensions-of-crimes-that-affect-the-environment-2024.html.

(23) انظر A/CONF.232/2023/4.

(24) انظر قرار الجمعية العامة 100/77.

(25) انظر https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2023/CN.518.2023-Eng.pdf.

(26) انظر https://treaties.un.org/doc/Treaties/2023/12/20231218%2012-06%20PM/Ch_XI_C_8.pdf.

(27) انظر https://legal.un.org/ilc/sessions/74/.

المنازعات، وإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (بما في ذلك مدونتا قواعد سلوك المحكِّمين والقضاة في تسوية المنازعات الاستثمارية الدولية). واتُخذ 34 إجراء تشريعيا يتعلق بنصوص الأونسيترال، بما في ذلك حالة انضمام واحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة وتصديقٌ واحد عليها، وحالتا انضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

86 - وعقدت اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، المنشأة بموجب قراري الجمعية العامة 247/74 و 282/75، دورتيها السادسة والختامية. وتوصلت اللجنة إلى اتفاق بشرط الاستشارة بشأن غالبية أحكام الاتفاقية ولكنها قررت تعليق الدورة الختامية. وقررت الجمعية العامة، في مقررها 549/78، أن تعقد اللجنة دورة ختامية مستأنفة للانتهاء من أعمالها في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية.

87 - واستجابةً لقرار الجمعية العامة 232/77، نظمت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2023 الاجتماعَ الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية بشأن الاستراتيجيات النموذجية للحد من معاودة الإجرام من خلال إعادة التأهيل والإدماج، والذي حضره ممثلون من 44 دولة عضوا و 12 جهة من الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة. ودعمت المنظمة أيضا الدورة المستأنفة للفريق التي عقدت في آذار/مارس 2024.

88 - وفي شباط/فبراير 2024، أقرت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي رسميا البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن جوانب محددة من الحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا. ويهدف البروتوكول إلى القضاء على حالات انعدام الجنسية وضمان إدماج الملايين من أبناء القارة الأفريقية، حيث ينص على آليات لمنع انعدام الجنسية بين الأجيال، وعلى أحكام خاصة بالسكان الرحل والعابرين للحدود، وتدابير حماية قوية وفقا للأصول القانونية تكفل الحق في الجنسية.

2 - تعزيز الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية

89 - واصلت الأمم المتحدة العمل على رفع مستوى الوعي بأهمية الانضمام إلى الصكوك الدولية وتنفيذها بفعالية، وعلى تزويد الدول غير الأطراف بالدعم في مرحلة ما قبل الانضمام.

90 - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح جنوب السودان الطرف الـ 192 في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية الجريمة المنظمة). وانضمت الصين إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ووسعت مملكة هولندا نطاق تطبيق بروتوكول الاتجار بالأشخاص ليشمل كوراساو، وصدّقت أوغندا على بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين). وأصبحت بربادوس الطرف الـ 190 في اتفاقية مكافحة الفساد. وانضم كل من ألبانيا، وبالاو، وبيلاروس، وتونس، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزمبابوي، والصين، والعراق، وعمان، والكونغو، وهنغاريا إلى الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب.

91 - ونفذت المنظمة أنشطة توعية استهدفت 50 بلدا وعقدت حلقات عمل لفائدة نحو 70 بلدا من أجل التشجيع على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وعلاوة على ذلك، قدمت المنظمة

الدعمَ في مرحلة ما قبل التصديق على بروتوكول الأسلحة النارية إلى أستراليا، وجنوب السودان، وسانت لوسيا، والصومال، ومالطة.

92 - وأجرت الأمم المتحدة زيارات إلى إكوادور، وتايلند، والجبل الأسود، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكازاخستان، وكينيا، وملاوي لتقييم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتلقت كل دولة عضو تقريرا تقييميا يتضمن توصيات لتحسين تنفيذ القوانين والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، وتعزيز قطاعي العدالة الجنائية والأمن. وتشكل هذه التوصيات أيضا الأساس الذي يُستند إليه في تقديم المساعدة التقنية عند تصميم مشاريع وبرامج بناء القدرات، مثل برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، وتنفيذها.

93 - وأصدرت الأمم المتحدة أيضا توجيهات وتقارير لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب بما يتسق مع النهج القائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولتقديم المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية إلى العدالة. وتشمل هذه التوجيهات والتقارير: *"التقييم الموجز المواضيعي للثغرات في تنفيذ الأحكام الرئيسية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب الواردة في قرارات مجلس الأمن*[28]*، ومرقب الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان*[29]*، ونحو مساءلة جادة عن العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالإرهاب*[30]*، ومنظورات المجتمع المدني: تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالإرهاب"* [31].

94 - واستمرت الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، بما في ذلك برامجه التدريبية ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، وهي مورد تعليمي متاح مجانا على شبكة الإنترنت، في كفالة الحصول على تدريب عالي الجودة. وأضيفت إلى المكتبة تسع مواد تعليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، و 15 (الحياة في البر)، و 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية). ونُظمت أربعة برامج تدريبية في مجال القانون الدولي لفائدة مسؤولين حكوميين وأكاديميين قانونيين من البلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، وهي: برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودوراتُ الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

95 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم للدول في وضع وتنفيذ الصكوك القانونية والسياساتية الدولية والأطُر المؤسسية لشؤون المحيطات، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بسبل منها تنظيم برنامج أنشطة من أجل الترويج لفهم أفضل للاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة

(28) www.un.org/securitycouncil/ctc/news/cted-publishes-summary-assessments-gaps-investigating-and-prosecuting-financing-terrorism.

(29) www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/trends_tracker_on_human_rights_-_december_2023.pdf.

(30) https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/cted_report-_sgbv_linked_to_terrorism_final.pdf.

(31) https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/un_cted_-_cso_perspectives_on_sgbv_linked_to_terrorism_-_april_2024.pdf.

لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام واتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا الاتفاق.

96 - وواصلت أمانة الأونسيترال تقديم المساعدة للدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بناء على طلبها، في تنفيذ إصلاحات القانون التجاري استنادا إلى نصوص الأونسيترال وغيرها من المعايير المقبولة دوليا. وأُولي اهتمام خاص لدعم الجهود الرامية إلى توفير بيئة قانونية مواتية للاقتصاد الرقمي وتسوية المنازعات التجارية عبر الحدود، بما في ذلك تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وتلبية احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتساهم أيام الأونسيترال التي نُظمت في آسيا والمحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تُنظم الآن في أفريقيا، في نشر نصوص الأونسيترال وأعمالها بين طلاب الجامعات والقضاة والممارسين الشباب.

97 - وواصلت الأمم المتحدة تعزيز تنفيذ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ففي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للاتفاقية التي توافق يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقدت الأمم المتحدة مناسبة رفيعة المستوى ركزت على الدروس المستفادة والتوصيات الرئيسية بشأن التنفيذ الفعال للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

3 - المحاكم والهيئات القضائية الدولية والمختلطة

محكمة العدل الدولية

98 - حافظت محكمة العدل الدولية على مستوى عالٍ من النشاط القضائي، بما في ذلك في قضية *أرمينيا ضد أذربيجان*، وقضية *كندا وهولندا ضد الجمهورية العربية السورية*، وقضية *غيانا ضد فنزويلا*، وقضية *جنوب أفريقيا ضد إسرائيل*، وقضية *نيكاراغوا ضد ألمانيا*، وفي القضيتين بين المكسيك وإكوادور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة حكمين، أحدهما بشأن موضوع القضية المتعلقة *بمسألة تعيين حدود الجرف القاري بين نيكاراغوا وكولومبيا خارج نطاق 200 ميل بحري من ساحل نيكاراغوا (نيكاراغوا ضد كولومبيا)* والآخر بشأن موضوع القضية المتعلقة *بتطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)*، بالإضافة إلى حكمها بشأن الدفوع الابتدائية في القضية المتعلقة *بادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)*.

99 - وعملا بالنظام الأساسي للمحكمة، أحالت الأمانة العامة إلى المحكمة ملفات تتضمن وثائق من المحتمل أن تساعد في الإجابة على الأسئلة التي طرحتها الجمعية العامة فيما قدمته من طلبات لإصدار فتوى بشأن *الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية*، وأخرى بشأن *التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ*.

100 - وحتى 30 حزيران/يونيه 2024، كانت هناك 24 قضية لا تزال قيد نظر المحكمة.

محاكم قانون البحار

101 - أصدرت المحكمة الدولية لقانون البحار فتواها بشأن *طلب الفتوى الذي تقدمت به لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي*.

102 - ونظرت هيئتان تحكيميتان أُنشـــئتا بموجب المرفق الســـابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في إطار قضـــية *النزاع المتعلق بحقوق الدول الســـاحلية في البحر الأســـود وبحر آزوف ومضـــيق كيرتش (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)* وقضية *النزاع المتعلق باحتجاز سفن البحرية الأوكرانية وجنودها (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)* في مسائل إجرائية تتعلق بكل من القضيتين.

المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية

103 - في كانون الأول/ديسمبر 2023، انتخبت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ستة قضاة جدد لفترة ولاية مدتها تسع سنوات. وواصلت الأمم المتحدة التعاون مع المحكمة وفقا لاتفاق العلاقة بين المنظمتين، بســـبل منها تبادل المعلومات والأدلة، وتوفير دعم النقل والدعم الأمني للعمليات الميدانية للمحكمة، وتيسير المقابلات مع أفراد الأمم المتحدة وإدلائهم بالشهادات.

104 - وواصـــلت الآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إنجاز المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوســـلافيا الســـابقة. وعقب صـــدور حكم الاســـتئناف في قضـــية *ســـتانيشـــيتش وســـيماتوفيتش* في أيار/مايو 2023 ووقف الإجراءات في قضـــية *كابوغا* في أيلول/سبتمبر 2023 إلى أجل غير مسـمى، اختتمت الآلية الإجراءات المتعلقة بقضـايا الجرائم الأسـاسـية المعروضة عليها. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أكد مكتب المدعي العام وفاة ألويس نديمباتي وأكد في 15 أيار/ مايو 2024 وفاة رياندیكايو وشـارل سـيكوبوابو، وكان هؤلاء آخر من تبقى من الهاربين الذين أصـــدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. وبذلك يكون قد عُثر على جميع الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم.

105 - واتخذت الدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا، التي شرعت في أداء مهامها المتبقية في 1 كانون الثاني/يناير 2023، خطوات لضمان إطلاع الجمهور على معلومات بشأنها وللحفاظ على إرثها، بسبل منها إعادة تصنيف الوثائق الخاصة بملفات القضايا وتنظيم مبادرات توعية للجمهور.

106 - وواصلت محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية رصدَ إنفاذ الأحكام الصادرة في حق الأشـــخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصـــة، وتوفيرَ الدعم للشـــهود المشـــمولين بالحماية، ومعالجة طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية. وفي شباط/فبراير 2024، نظّمت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مؤتمرا عالميا لاستعراض إرث المحكمة الخاصة وتبادل الخبرات ومناقشة مستقبل العدالة الدولية.

107 - وأنجزت المحكمة الخاصـــة بلبنان مهامها المتبقية غير القضـــائية وأقفلت أبوابها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وهي أول محكمة مدعومة من الأمم المتحدة تُغلَق بالكامل.

آليات المساءلة الدولية الأخرى

108 - واصـلت الآلية الدولية المحايدة المسـتقلة للمسـاعدة في التحقيق والملاحقة القضـائية للأشـخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 جهودَها من أجل الإســهام في عملية المســاءلة، على النحو المبين في تقريرها الســنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/78/772). وقد وصـــل الطلب على ما تقدمه الآلية من دعم لعمل الولايات القضـــائية التي تحقق في الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية الســـورية وتلاحق مرتكبيها إلى مســـتوى غير مسبوق، حيث ساعدت الآلية في 166 تحقيقا وطنيا حتى الآن.

109 - وفي القرار 2697 (2023)، مدّد مجلسُ الأمن حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024 فقط ولايةَ فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأحاط المجلس علما أيضا بطلب حكومة العراق من فريق التحقيق تعزيز المساءلة الوطنية في العراق لأفراد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ولمن قدموا المساعدة والتمويل إلى هذا التنظيم الإرهابي من خلال تقديم الأدلة التي لديه إلى حكومة العراق في غضون العام المقبل، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن توصيات لتنفيذ هذا الطلب في ظل الاحترام التام لسيادة العراق. وقد قدم الأمين العام التقرير المطلوب في 15 كانون الثاني/يناير 2024 (S/2024/20). وقدم فريق التحقيق، في 14 آذار/مارس، خريطة طريق لإنجاز ولايته (S/2024/238) وقدم، في 24 أيار/مايو، تقريره الثاني عشر إلى مجلس الأمن (S/2024/408).

110 - ووسعت آلية التحقيق المستقلة لميانمار عمليات جمعها للمعلومات والأدلة، بما في ذلك إفادات الشهود، وأحرزت تقدما كبيرا في عملها التحليلي. وواصلت الآلية، على النحو المبين في تقريرها السنوي الخامس المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/54/19)، تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية وسلطات التحقيق الوطنية والأطراف في قضية *غامبيا ضد ميانمار* المعروضة على محكمة العدل الدولية.

111 - وتدعم الأمم المتحدة 12 آلية تحقيق[32]. وقد أُنشئت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في أعقاب تدهور حالة حقوق الإنسان في السودان. وقدم العديد من هيئات التحقيق تقارير بشأن حالة حقوق الإنسان في البلدان قيد الدراسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعضها موجه إلى مجلس حقوق الإنسان وبعضها الآخر موجه إلى الجمعية العامة.

جيم - تعزيز إقامة العدل داخل المنظمة

112 - بُني النظام الداخلي لإقامة العدل بحيث يضمن احترام سيادة القانون داخل المنظمة وفيما يتعلق بموظفيها. وفي 30 حزيران/يونيه 2024، كانت محكمة الأمم المتحدة للمنازعات قد أصدرت 417 2 حكما، وكانت محكمة الأمم المتحدة للاستئناف قد أصدرت 444 1 حكما.

ثالثا - التنسيق والاتساق في المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون

الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون

113 - يمثل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، الذي أنشأه الأمين العام في عام 2006 عملا بقراري الجمعية العامة 1/60 و 39/61[33]، آلية التنسيق الأرفع مستوى التي تحدد التوجه الاستراتيجي لمبادرات المنظمة في مجال سيادة القانون. والفريق ترأسه نائبة الأمين العام وقد كُلف بتنفيذ الرؤية الجديدة لسيادة القانون عند اعتمادها في عام 2023. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قام الفريق بتنقيح

(32) انظر https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/co-is.

(33) انظر A/61/636-S/2006/980.

اختصاصاته وتكوينه بما يتماشى مع مهمته الجديدة، واعتمد استراتيجية للاتصالات، وشرع في عملية مسح للولايات القائمة في مجال سيادة القانون المسندة إلى إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها.

جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون

114 - واصلت جهة التنسيق العالمية جهودها، على الصعيد التنفيذي، لتوفير الخبرة والتمويل الأولي للمبادرات المشتركة، ولضمان تكامل المساعدة المقدمة في مجال سيادة القانون على نطاق الأمم المتحدة. ومنذ عام 2012، قدمت جهة التنسيق العالمية الدعمَ المشترك في مجال سيادة القانون لأكثر من 38 بلدا وإقليما. وأوفدت جهة التنسيق، بالتعاون مع القدرة الشرطية الدائمة والهيئة الدائمة للعدالة والسجون، أكثر من 175 خبيرا إلى دول منها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، في سياق انتقالي، وكذلك إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، لتعزيز إنشاء مؤسسات للعدالة والأمن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. ومن أجل زيادة وتحسين مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، دعمت جهة التنسيق العالمية مبادرة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بهدف تعزيز نشر موظفات لشؤون السجون في عمليات الأمم المتحدة للسلام باعتبارهن من الأفراد المقدمين من الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت جهة التنسيق العالمية فريقا عاملا معنيا بالعدل بين الجنسين لضمان استمرار المنظمة في تعميق جهودها الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال الدعم التقني الذي تقدمه في مجال سيادة القانون.

التنسيق والتعاون بين الوكالات في المجالات المواضيعية

115 - عقدت فرقة العمل المعنية بضبط الأمن المشتركة بين الوكالات اجتماعها الثاني على مستوى الرؤساء في حزيران/يونيه 2023، وتولت أعمال التنظيم والتخطيط فيما يتعلق باليوم الدولي الأول للتعاون بين أجهزة الشرطة الذي ركز على دور المرأة في العمل الشرطي. واستعرضت فرقة العمل أيضا دليل الأمم المتحدة بشأن أساليب الاستجواب لأغراض التحقيقات، الذي صدر في أوائل عام 2024.

116 - ويظل اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب يشكل حجر الزاوية لمواءمة جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وفي عام 2024، اجتمعت لجنة التنسيق التابعة للاتفاق من أجل تحديد التوجه الاستراتيجي لبرنامج عملها المشترك للفترة 2024-2026، مع التركيز على التهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب في أجزاء من أفريقيا. وواصل الفريق العامل المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب ودعم ضحايا الإرهاب تقديمَ الدعم للدول الأعضاء والأفرقة العاملة المواضيعية الأخرى بشأن ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في أنشطتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ودعمت منصة الاتفاق أعمال التنسيق والتواصل وتبادل المعلومات بين 137 دولة من الدول الأعضاء و 14 منظمة إقليمية وجميع كيانات الاتفاق البالغ عددها 47.

117 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دعا فريقُ التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص الدول إلى التعجيل باتخاذ إجراءات بحلول عام 2025 لمنع الاتجار بالأطفال وإنهائه من خلال خطة مكونة من عشر نقاط[34]. وأكد فريق التنسيق على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات شاملة ومحدّدة

(34) Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, “Call for accelerated action by 2025 to prevent and end child trafficking”, November 2023. متاح على الرابط التالي: https://icat.un.org/sites/g/files/tmzbdl461/files/publications/call_to_action_on_child_trafficking.pdf.

الأولويات من أجل تعزيز حماية الطفل وعلى أهمية تنفيذ القوانين والمعايير والالتزامات الدولية القائمة. وسلط الضوء أيضا على أهمية استخدام الأدلة التي تراكمت على مدار عقدين من التجارب لتحسين التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأطفال على الصعيد العالمي.

118 - وواصلت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة عملها الذي يشمل أصحاب مصلحة متعددين والمتعلق بتهريب المهاجرين. وصدرت لأول مرة نواتج رئيسية بخصوص هذه المسألة عن منظومة الأمم المتحدة، تشمل موجزا سياساتيا بشأن تحديد المعايير المشتركة في التشريعات الوطنية لتيسير جمع البيانات القابلة للمقارنة وورقة سياسات تقدم مسحاً للمشهد القائم فيما يتعلق بتهريب المهاجرين.

119 - واستمرت فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الفساد في العمل كمنبر لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات ولتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الفساد. وواصلت فرقة العمل إعمال موقف الأمم المتحدة الموحد إزاء الفساد، ونسقت تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفساد الواردة في "خطتنا المشتركة" وتنفيذ الإعلان السياسي بشأن الفساد المعتمد بقرار الجمعية العامة دإ-1/32.

رابعا - ملاحظات ختامية

120 - على نحو ما جرى تأكيده في رؤيتي الجديدة لسيادة القانون، تشكّل الخطوات التي تتخذها الدول الأعضاء لتعزيز سيادة القانون الأساسَ الذي تستند إليه جميع جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات الراهنة. ويوضح هذا التقرير مجالات المساعدة التي تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديمها في هذا الصدد: بدءا من تدابير مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ومعالجة النزوح وانعدام الجنسية، وتمكين المرأة، ودعم آليات ضمان المساءلة، ووصولا إلى توفير محافل من أجل الحل السلمي للمنازعات من خلال المؤسسات القضائية. إنني أهيب بالدول الأعضاء إلى تعزيز سيادة القانون والالتزام بها داخل حدودها وعلى الصعيد الدولي. فهي دعامة من الدعائم التي تقوم عليها الأمم المتحدة ورسالتُها المتمثلة في إحلال السلام وكفالة الاحترام المطلق لحقوق الإنسان وتحقيق الرخاء للجميع.